التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول أوربا الغربية

أ.د. عبد الجبار عيسى عبد العال[*] الباحث أسعد عبد الحسين خنجر[**]

المقدمة

يكتسب البحث في موضوع (التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على دول أوربا الغربية)، أهمية كبيرة في دول أوربا الغربية، لاسيما بعد أن بدأت هذه الظاهرة ترتبط بجملة من المتغيرات التي كانت لها تداعيات سلبية على جميع المستويات، إذ تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تحتل مكانة كبيرة على المستوى السياسي– الاجتماعي، هذه المكانة بدأت تزداد منذ الربع الأخير من القرن العشرين، نتيجة لعدة متغيرات توزعت بين دول عالم الشمال التي بادرت باستدعاء المهاجرين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، ولسد النقص الحاصل في الموارد البشرية جراء ما خلفته الحرب، وبين دول عالم الجنوب التي تتميز بظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفاقة فيها كل هذا شكل عاملاً محفزاً للهجرة غير الشرعية.

ومن ثم فإن الهجرة غير الشرعية أوجدت تحديات جمة في دول أوربا الغربية، تتمثل معظمها في التحديات الاجتماعية والاقتصادية، لما سببته من تداعيات تجسدت باحتكاك مع النظم الاجتماعية والاقتصادية لدول أوربا الغربية.

[*] كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

[**] كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

أولاً:- أهمية البحث:- وتتضح أهمية البحث في نقطتين أساسيتين

١- من الناحية الأكاديمية، يعد موضوع البحث من الموضوعات المهمة، والتي تحتل أهمية كبيرة في الدراسات المعاصرة.

٢- اتضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية بصورة أكثر حيوية في الواقع الأوربي بوصفها ظاهرة جديدة، تشكل تحدياً جدياً من شأنها أن تسهم في تراجع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول.

ثانياً:- إشكالية البحث:-

تكمن إشكالية البحث في أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وهو ما تتميز به دول عالم الجنوب مما يجعل منها دول طاردة لجزء مهم من مواطنيها، إذ يذهب جزء كبير منهم لدول أوربا الغربية بصورة غير شرعية مما يترتب على ذلك جملة من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول، ومن أجل تحديد هذه الإشكالية وتشخيصها بشكل دقيق، لذا لابد من الإجابة على جملة من التساؤلات، ومن أبرزها:-

١- ما مدى تأثير التداعيات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول أوربا الغربية؟

٢- ما مدى تأثير التداعيات الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول أوربا الغربية؟

ثالثاً:- فرضية البحث:-

يرتكز البحث على فرضية مفادها (إن الهجرة غير الشرعية المتوجهة بالذات إلى دول أوربا الغربية لا تزال في حالة صيرورة مستمرة لدول أوربا الغربية، على الرغم من التشدد في السياسات التي تبنتها هذه الدول سواء كانت على مستوى الاتحاد الأوربي أو على مستوى الدول القومية).

رابعاً:- مناهج البحث:-

فرض البحث الاستعانة بالمنهج النظمي، من خلال دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين تسببوا بسياسات شعبية ضاغطة على النظم السياسية، والتي عملت هذه الأخيرة بدورها على إيجاد قوانين وقرارات بوصفها (مخرجات) استجابية للنظم الاجتماعية_ السياسية.

خامساً:- هيكلية البحث:- أنتظم البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

:: المبحث الأول:- يوضح المبحث الأول التداعيات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تقسيمه على مطلبين، أما المطلب الأول فهو يتناول تحديات الاندماج، أما المطلب الثاني يتحدث عن أجيال الهجرة والأفكار التي تحملها.

:: المبحث الثاني:- يسلط الضوء على التداعيات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية، من خلال تقسيم هذا المبحث على مطلبين، أما المطلب الأول فهو يوضح التحديات التي يواجهها سوق العمل والمزاحمة الاقتصادية، أما المطلب الثاني يركز على الوضع الاقتصادي للمهاجرين غير الشرعيين.

المبحث الأول: التداعيات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية

تتفاوت التداعيات الاجتماعية في أوربا وتتباين من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف وتباين السياسات المتبعة تجاه المهاجرين عموماً، والمهاجرين غير الشرعيين على وجه الخصوص، ومن ثم فإن هنالك أشكالاً متعددة في كيفية التعاطي مع أوضاع المهاجرين داخل المجتمعات الأوربية، فضلاً عن ذلك ينبغي التأكيد أولاً إلى قضية مهمة، وهي أن مفهوم الاندماج ليس معداً للمهاجرين الحاصلين على المواطنة الأوربية فحسب، بل أنه[٥] يشمل جميع المهاجرين من دون استثناء بما فيهم المهاجرين الذين جاءوا عن طريق الهجرة غير الشرعية. وسنركز في هذا المبحث الذي يتكون من مطلبين، يركز المطلب الأول على تحديات الاندماج، ويبحث المطلب الثاني في أجيال الهجرة والأفكار التي تحملها هذه الأجيال.

المطلب الأول: تحديات الاندماج

يواجه المهاجرون غير الشرعيين تحديات جمة للاندماج في المجتمعات المضيفة، فبالإضافة إلى وجودهم غير الشرعي هناك تحديات تتمثل في الثقافات المحلية التي يحملها هؤلاء المهاجرين، فضلاً عن الصورة النمطية (السلبية)، التي تكونت لدى المجتمعات المضيفة، وعلى هذا الأساس يتناول هذا المطلب الثقافات المحلية للمهاجرين أولاً، الموقف الاجتماعي العنصري ثانياً.

أولاً: الثقافات المحلية للمهاجرين

يواجه المهاجرون بصورة عامة، والمهاجرون غير الشرعيين على وجه الخصوص في أطار الاندماج تحديات تتعلق بحالة من التناقض في الثقافات التي يحملها هؤلاء المهاجرون لاسيما المهاجرين من ذوي الأصول العربية والإسلامية، وبين الثقافات الأوربية للمجتمعات المضيفة[١].

إذ شكلت ميادين الثقافات المحلية للمهاجرين، وفي مقدمتها (اللغة، الدين)، من أهم تحديات الاندماج في المجتمعات الأوربية المضيفة، إذ ساهمت معظم الثقافات المحلية للمهاجرين غير الشرعيين في الحيلولة دون الاندماج، لما تنطوي عليه هذه الثقافات من قيم وتقاليد يعدونها مقدسة بالنسبة للمهاجرين، وهذا ما ينتج عنها من تمسك بثقافاتهم الأصلية التي لا يستطيعون التخلي عنها بالرغم من المحاولات المتواضعة[٢].

إذ أدرجت النظم الاجتماعية– السياسية الأوربية ضمن استراتيجياتها الوقائية في أطار ما أصطلح على تسميته (بالأمن الثقافي)، والذي يرتكز على التعامل مع أهم مرتكزين فيما يتعلق بالهوية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين والمجتمع المضيف، وهما: محاولة تفكيك الهوية الأصلية لهؤلاء المهاجرين التي تشكل خطراً على المجتمعات المضيفة

---

[١] عبد الجبار عيسى عبد العال السعيدي، السياسات الأوربية تجاه الهجرة وانعكاساتها على المهاجرين العرب والمسلمين في دول أوربا الغربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٨٢.

[2] **Alcia Adser, language and Culture as drivers of Migration: linguistic and Cultural barriers affect international Migration flows, Princeton University, USA and IZA, Germany, 2015, p.8.**

هذا من جانب، ومن جانب أخر دعم وفرض الهوية الجديدة للمجتمع المضيف التي هي قيد الإنشاء[٣].

كما أن تعامل النظم الاجتماعية في دول أوربا الغربية مع المهاجرين غير الشرعيين، وخصوصاً المهاجرين العرب والمسلمين لم يكن وليد سوء المعرفة وغياب التفاهم، بل جاء استجابة لظروف ومتغيرات دولية متسارعة لم تكن معظمها بالحسبان، فعلى سبيل المثال يعد النموذج السويسري من النماذج المتسامحة مع المهاجرين وثقافاتهم المحلية، إلا أن الثقافات الدخيلة للمهاجرين، وما اشتملت عليه من طقوس غريبة على المجتمع السويسري، مما استدعت إلى أجراء استفتاء شعبي في سويسرا للتصويت ضد بناء المآذن، هذا الاستفتاء جاء استجابة لعدة أسباب، منها[٤] :-

١- الحفاظ على الهوية المسيحية إزاء الهويات الأخرى للمهاجرين، وهو ما أستدعى أجراء تصويت استباقي، للحد من أتساع ظاهرة تشييد دور العبادة في سويسرا.

٢- هذا التصويت جاء تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، فالمجتمع السياسي في سويسرا أراد بهذا التصويت التنديد بالسياسات الضعيفة للنظم السياسية لدول عالم الجنوب إزاء حماية المسيحيين، بما في ذلك حقوقهم وممتلكاتهم.

وفي أطار الحد من التوتر الثقافي الذي سببه المهاجرين غير الشرعيين، فقد سعى الاتحاد الأوربي كجزء من الاستجابة للنظم الاجتماعية في أوربا الغربية إلى أيجاد محاولات لتخفيف هذا التوتر المتمثل في صراع الهويات إلى وضع استراتيجيات لردم هذه الفجوات الثقافية، فعلى سبيل المثال ففي حزيران/ يونيو (٢٠١٦)، عقدت لجنة (أرديباني) التي شكلها الاتحاد الأوربي حواراً مع منظمات محلية مختصة في المجال الثقافي في عدد من الدول الأوربية لدراسة دور العامل الثقافي في إدماج اللاجئين والمهاجرين غير

---

[3] Monika Nowicka, Migration, Citizenship and Cultural Security: Case of Polish Immigrants in Reykjavils, Master, Collegian Civitas, Wasaw, 2014, p.4.

[٤] حسين عبيدي، المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش، سلسلة محاضرات الإمارات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد (١٣٧)، ٢٠١٠، ص٢١-٢٢.

الشرعيين، هذه اللجنة تشكلت نتيجة الحاجة الملحة إلى إيجاد استراتيجيات تسمح بأدراج أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من مناطق الصراع والحرب في سوريا من خلال إزالة الحواجز الثقافية أو التخفيف منها، فضلاً عن السعي لتبني ثقافة ترتكز على تمكين المهاجرين على التعافي من الصدمات النفسية، وتشدد اللجنة على أن الاستراتيجيات المحلية الأصغر حجماً قد تؤدي دوراً أكبر في إزالة المعوقات والحواجز الثقافية[٥]. وفي أطار الدعم المالي لمحاولات الدمج الثقافي للمهاجرين غير الشرعيين، فقد خصص الاتحاد الأوربي في عام (٢٠١٧)، ما يقارب الـ (٩,٥) مليون يورو لدعم استراتيجيات تمكين المهاجرين من دول عالم الجنوب. كما يقدم برنامج أوربا للمواطنين تمويلاً لمشاريع الاندماج الثقافي التي تشمل كل من المهاجرين والمقيمين، مثل مشروع (City Cahettos Of Today)[٦].

ويمكننا أن نخلص إلى جملة من الأسباب التي أسهمت في الحيلولة دون التكيف والاندماج مع المجتمعات الأوربية[٧]:-

١- الثقافات المحلية للمهاجرين والتي تعدها المجتمعات الأوربية بأنها ثقافات دخيلة، تتضمن معظمها سلوكيات غير مرحب فيها من جانب هذه المجتمعات.

٢- التباين الثقافي والديني الذي جعل من عملية الاندماج صعبة للغاية في ظل مجتمعات لا يحظى الدين بأهمية ضمن ثقافاتها.

٣- أثارت الثقافات المحلية لدى المهاجرين جملة من المخاوف لدى المجتمعات الأوربية، هذه المخاوف ازدادت بالاطراد مع تزايد أعداد المهاجرين، إذ أن تنامي أعداد المهاجرين أسهم بشكل فعال في ضرورة وضع سياسات اجتماعية

---

[5] Magdalena Pasikowska, Integration of refugees and Migrants: Participation in Cultural activities, European Parliamentary Research Service Blog, February 8, 2017http://www.epthinktank.eu

[6] Ibid.

[٧] ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط (دراسة التجمع الإقليمي 5+5)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص١٠٠-١٠١.

للحد من اندماج هؤلاء المهاجرين، وتفعيل المطالبات بترحيلهم إلى الدول التي قدموا منها، أو إلى دولة العبور التي كانت المحطة الأولى لهم.

ثانياً: الموقف الاجتماعي العنصري

ظهرت مشكلة الاندماج بشكل واضح في النظم الاجتماعية الأوربية بصورة حادة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بعد تفجيرات لندن ومدريد، وتحولت الهجرة غير الشرعية من تحدي اجتماعي واقتصادي إلى أزمة سياسية وأمنية بالدرجة الأساس، مما أوجدت تداعيات سلبية على برامج اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوربية[٨].

وتعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، بوصفها الأساس في تنامي الموقف العنصري ضد المهاجرين، وبدا المهاجرون غير الشرعيين بأنهم أناس ينتمون لثقافات متأخرة، لا تؤمن بالحداثة، وترفض التسامح والانفتاح على الأخر، مما جعلها بيئة حاضنة للتطرف بحسب منطق المجتمع الأوربي. وقد ذهب بعض علماء الاجتماع الأوربيين إلى أن المهاجرين العرب والمسلمين هم من أكثر الفئات المهاجرة استعصاء على الاندماج؛ وذلك يعود إلى العقائد التي يؤمن بها هؤلاء المهاجرين والتي تقوم على ثنائية الحلال والحرام التي تعد تشكل الثيمة المقدسة بالنسبة لهم[٩].

وعلاوة على ذلك أخذت النظرة السائدة في معظم دول أوربا الغربية تجاه المهاجرين غير الشرعيين، والمهاجرين العرب والمسلمين على وجه الخصوص يشوبها عدم الارتياح تجاه المهاجرين، خاصة وان أهم ما يؤرق هؤلاء المهاجرين هي مسألة العزلة والاندماج في المجتمعات الأوربية؛ وذلك نظراً للمخاوف التي تنتابهم من فقدان هويتهم الأصلية، بيد أن اللجوء لمثل هذا الخيار بدا يشكل تحدياً اجتماعياً وثقافياً بالنسبة لهم من خلال رفض المجتمع الأوربي والحكومات الأوربية لخيار العزلة لهؤلاء المهاجرين التي

---

[٨] المصدر السابق، ص٢٤٧.

[٩] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوربا، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٧٨.

ساهمت وسائل الإعلام وأحزاب اليمين المتطرف في تكوين الصورة السلبية عن المهاجرين غير الشرعيين[١٠].

وتجدر الإشارة إلى أن الدور الأهم الذي مارسته وسائل الإعلام والصحافة والأحزاب اليمينية في صناعة وتكوين رأي عام مناهض للمهاجرين من خلال تركيزها على التسويق الإعلامي لبعض الإحداث وأعمال الشغب التي شهدتها بعض دول أوربا الغربية، ومن أبرزها الاعتداءات الإرهابية التي تشهدها العواصم الكبرى مثل بروكسل ولندن وباريس وامستردام[١١].

وقد أجري استطلاعات لمعرفة أراء المجتمعات في دول أوربا الغربية إزاء المهاجرين غير الشرعيين، ومن أبرز هذه الاستطلاعات هو (**Ipsos MORI**)، في عام (٢٠١٦)، والذي شمل (٢٢) دولة أوربية، والتي أظهرت نسبة كبيرة من المشاركين غير مريحة مع المستويات العالية من المهاجرين غير الشرعيين، إذ أظهرت بيانات المسح الاجتماعي الأوربي إلى أن المواقف الاجتماعية العنصرية متباينة بين دولة وأخرى، إذ أظهرت نتائج هذا المسح إلى أن المواقف الاجتماعية في الدول الاسكندنافية (السويد، والدانمارك، والنرويج، وفنلندا) هي الأقل عنصرية من بين دول أوربا الغربية الأخرى، في حين أظهرت كل من دول جنوب أوربا وألمانيا والمملكة المتحدة هي الأكثر عنصرية (أنظر جدول رقم ١)[١٢].

---

[١٠] أثمار كاظم، "الدور السياسي للمسلمين في أوروبا"، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٢٠)، نيسان ٢٠١٢، ص٥٠.

[١١] محمد غزالي، الهجرة السرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٩٨.

[12] **Helen Dempster, Karen Hargrave, Understanding Public attitudes towards refugees and migrants, working paper (512), the royal institute of international affairs, London, June 2017, p.10.**

جدول رقم (١)

توجهات الرأي العام في خمسة دول من دول أوربا الغربية تجاه المهاجرين غير الشرعيين في عام (٢٠١٥).

طبيعة التهديد	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	ايطاليا	أسبانيا	المجموع
المهاجرون غير الشرعيين يشكلون تهديداً على الثقافة والهوية الأوربية	%٢٢,٧	%٣٠,٥	%٣٧,٤	%٢٣,٩	%٢٥,٨	%٢٧,٨
المهاجرون غير الشرعيين يشكلون تهديداً على سوق العمل.	%٤١,٣	%٢٧,٢	%٤٦	%٢٩,٢	%٣١	%٣٥,٨
المهاجرون غير الشرعيين يشكلون تهديداً على النظام العام والمواطن الأوربي	%٣١,٩	%٤٠,٢	%٣٥,٩	%٣٩,٧	%٣٤,٢	%٣٦,٢

Source: Carla Ferstman, Human Security And Non- Citizens: Law, Policy and International Affairs, First Published, Cambridge University, United Kingdom, 2015, p.7.

وقد أوجدت هذه المواقف العنصرية تجاه المهاجرين غير الشرعيين حالة من التوتر التي تتجلى في مظاهر العنصرية والعداء ضد المهاجرين، والتي بدأت تشكل واحدة من أهم تحديات الاندماج في المجتمعات الأوربية، والملاحظ أن ظاهرة العنصرية أخذت تتزايد في السنوات الأخيرة بالتزامن مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وهذا ما أكده (المرصد الأوروبي للظواهر العنصرية ونبذ الأخر)[١٣].

وبالمحصلة يمكن القول بأن المواقف العنصرية تجاه المهاجرين بدأت تشكل ثقافة خطيرة ألقت بظلالها على مختلف أجيال الهجرة، فهي لم تتوقف عند الجيل الأول للمهاجرين، وإنما أخذت تشكل تحديات نفسية واجتماعية على الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين؛ نظراً لبعض المواقف العنصرية في بعض دول أوربا الغربية الأكثر تشدداً لدوافع أيديولوجية وتاريخية.

[١٣] محمد الخشاني، الهجرة الدولية: الواقع والأفاق، سلسلة محاضرات الإمارات(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) العدد (١٤٣)، ٢٠١٣، ص٣٠-٣١.

المطلب الثاني: أجيال الهجرة والأفكار التي تحملها

ظهر مصطلح أجيال الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مصطلح معاصر، برز نتيجة لحاجة أوربا إلى الأيدي العاملة وتفاقم مشكلة ظاهرة الشيخوخة في القارة العجوز، فتم استدعاء المهاجرين لإعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأجيال لاسيما الجيل الأول وبعض من الجيل الثاني قد استقرت بصورة غير شرعية في أوقات معينة، ومن ثم اكتسبت وجودها الشرعي، ولذلك فأن هذه الأجيال تشتمل على المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين.

أولا: الجيل الأول (First Generation)

يطلق مصطلح الجيل الأول (First Generation) على المهاجرين الأوائل الذين ولدوا وترعرعوا في بلدهم الأصلي وتشبعوا بثقافتهم الأم ثم تركوا موطنهم الأصلي وهاجروا إلى الدول الأخرى وهؤلاء يمثلون الجيل الأول من المهاجرين[١٤].

ويواجه الجيل الأول من المهاجرين تحديات جمة، تتمثل في صعوبة الاندماج وتعلم لغة وثقافة البلد المضيف والتكيف مع البيئة التعليمية والثقافية والاجتماعية الجديدة، نتيجة تشبعهم بالهوية الثقافية الأم التي يتميز بها بلدهم الأصلي، إذ يواجه المهاجرون من أبناء هذا الجيل صعوبة التخلي عن قيمهم وثقافتهم الأصلية، بيد أن طول مدة أقامة المهاجر في البلد المضيف تؤدي دوراً أساسياً في عملية التأقلم مع مجتمعه الجديد[١٥].

وتعد اللغة واحدة من أهم الأسباب التي أوجدت ظاهرة الاغتراب لدى المهاجرين من الجيل الأول، لان هذا النوع من الجيل يركز جهده عادةً في الحفاظ على هويته والتمسك بها، وبالتالي يتميز الجيل الأول بكونه من الأجيال الأكثر ممانعة في

---

[١٤] حميد الهاشمي، العراقيون في هولندا(نحو صياغة أطار نظري لدراسة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد، ٢٠١٢،ص٧٥.

[15] Ashmeet K. Oberoi, Mentoring for first- generation immigrant and Refugee Youth, University of Miami, December, 2016, p.5.

الاندماج مع المجتمعات المضيفة، وكان نتيجة ذلك بروز العديد من المشاكل والتحديات التي واجهت هذا الجيل[١٦].

ففي فرنسا التي ركزت على جذب المهاجرين من الجيل الأول من دول المغرب العربي، وذلك من اجل تنمية الاقتصاد الفرنسي، إذ يشكل المغاربة والجزائريون على وجه الخصوص النسبة الأكبر من الجيل الأول، بيد أن هذا الجيل في فرنسا واجه عدة تحديات، تتمثل في الدخول في الصراع مع العلمانية الفرنسية، والتمسك بثقافتهم الأصلية وتعد قضية الدين هي الأبرز في هذا السياق على الرغم من أن هؤلاء المهاجرين من الجيل الأول حصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب قانون الجنسية الفرنسي، الذي يعطي حق الحصول على الجنسية بعد خمس سنوات من الإقامة والعمل في فرنسا، إلا أن هذا الصراع ظل مستمراً وتحول من كونه صراع خارجي كما كان عليه الحال في الستينات إلى شأن محلي بالنسبة للحكومة الفرنسية، لاسيما بعد منح الجنسية الفرنسية لهؤلاء المهاجرين[١٧].

وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة كانت الأكثر تسامحاً مع المهاجرين، بيد أن ذلك لا يمنع من حصول تصرفات تدل على ضعف الاندماج في صفوف الجيل الأول من المهاجرين، إذ أن الغالبية من الجيل الأول لم تبذل جهوداً لتعلم اللغة في المملكة المتحدة على الرغم من أن بعض هؤلاء قد اكتسب الجنسية البريطانية، وبقوا يعيشون في الهامش[١٨].

وبالنسبة إلى الجيل الأول في ألمانيا فأن التحدي الأبرز الذي يواجهونه هو تعلم الثقافة الألمانية، والتي وصفت من خلالها اللغة الألمانية بأنها من أصعب اللغات في العالم، في الوقت الذي يشترط قانون الهجرة الألماني على تعلم اللغة الألمانية كشرط أساسي

---

[١٦] عمرو الشوبكي، "المسلمون والدولة العلمانية في فرنسا، قضية الحجاب في المدارس العامة: علمانية متشددة أم عداء للإسلام"، مجلة السياسات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٥٦)،٢٠٠٤،ص٦٠.

[١٧] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوربا، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥-١٢٦.

[١٨] المصدر نفسه، ص١١٨.

لإدماج المهاجرين. كما أن لبروز قضية الحجاب بوصفها مشكلة أخرى تواجه الجيل الأول في ألمانيا، وذلك على أثر طرد معلمة أفغانية بسبب ارتدائها الحجاب، إلا أن القضاء الألماني قد فصل في هذه القضية لصالح حرية المهاجرين في الحفاظ على هويتهم الدينية[١٩].

أما بالنسبة إلى هولندا فإن معظم المهاجرين من الجيل الأول هم من المغاربة، ويعد هؤلاء من الأيدي العاملة غير الماهرة، ويعانون من ارتفاع في معدلات الأمية في صفوفهم، وضعف مستوى التعليم، وهو ما أنعكس بشكل سلبي على حياة المهاجرين من الجيل الأول بشكل مباشر، ليشمل حياة الجيلين الثاني والثالث بصورة غير مباشرة[٢٠]. وينحدر أكثر من نصف المهاجرين للجيل الأول من المغرب من ذوي الأصول الريفية في شمال المغرب، وتتميز بكونها مناطق تعاني من الفقر فضلاً عن تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية فيها وتجدر الإشارة إلى أن هجرة هذا الجيل إلى هولندا تعود إلى الستينات والسبعينات من القرن الماضي[٢١].

ويمكن القول إنه على الرغم من المحاولات التي بذلت من قبل أبناء هذا الجيل من اجل الاندماج في المجتمعات المضيفة. بيد أن هذه المحاولات معظمها كانت قاصرة ولا ترتقي إلى مستوى الاندماج، ولم تتوقف محاولات الفشل هذه عند الجيل الأول فحسب، بل امتدت لتشمل أبناؤهم من الجيل الثاني.

ثانياً: الجيل الثاني (Second Generation)

يشير مصطلح الجيل الثاني (Second Generation) إلى المهاجرين من أبناء الجيل الأول، الذين ولدوا ونشأوا في دول المهجر، أو أولئك الذين هاجروا مع آباؤهم

---

[١٩] سامية بيبرس، "المسلمون في ألمانيا بين الإطار القانوني والواقع الاجتماعي والثقافي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٥٦)، ٢٠٠٤، ص٧٧.

[٢٠] هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوربا: هولندا نموذجاً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٨٣.

[٢١] المصدر نفسه، ص٦١.

في وقت مبكر منذ الصغر[٢٢]. ويعيش معظم هؤلاء المهاجرين من أبناء هذا الجيل نوع من حالة المفارقة بين الثقافة الأم (الأصلية) التي يتمسك بها آباؤهم من الجيل الأول وثقافة البلد المضيف، بيد أن الجيل الثاني أكثر اقتراباً إلى ثقافة البلد المضيف[٢٣].

وفي الحقيقة فإن الجيل الثاني من المهاجرين لا يعرفون ثقافتهم الأم، أو أن علاقتهم بثقافتهم لم تكن وطيدة. ومن ثم فأن هناك جيل ثاني يعاني التهميش والإقصاء؛ فهو لا ينتمي إلى الثقافة الأم من جهة، ومن جهة أخرى ولد لديه شعور المعاناة بالغربة مما جعل هذا الجيل يعاني من مشاكل نفسية جمة[٢٤]. وأخذت هذه التحديات تزداد بسبب أن الإباء من الجيل الأول في عدد من الدول الأوربية يتحدثون بثقافتهم ولغتهم الأم مما يسهم بدوره في تفاقم معاناة الشعور بالاغتراب لدى أبناؤهم الجيل الثاني الذي يفتقرون إلى التعرف إلى الثقافة الأم، وهذا بدوره تترتب عليه أثار وانعكاسات سلبية مثل التورط مع تيارات متطرفة وتعاطي المخدرات[٢٥].

ويواجه الجيل الأول من المهاجرين صعوبات وتحديات في تنشئة الأبناء من الجيل الثاني، وتتمثل هذه الصعوبات في أربعة نقاط أساسية[٢٦]:

١- ضعف في الروابط العائلية للمهاجرين بين الجيل الأول والجيل الثاني الذين قضوا أوقات طويلة على تواجدهم في الدول الأوربية.

٢- الاتجاه الفكري الذي يبديه الجيل الثاني تجاه الثقافة الأوربية وتأثره بها، مما أوجد فجوة بين الإباء والأبناء.

---

[٢٢] حميد الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

[٢٣] أحمد منيسي، الجاليات العربية في دول المهجر الدور وآليات تفعيله، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (١٩٠)، ٢٠١٤، ص٦٤.

[٢٤] موسى الخميسي،المهاجرون العرب في ايطاليا بين الاضطهاد العنصري الجديد وقيم ألان، دراسة منشورة بتاريخ ٢٨/أغسطس ٢٠٠٤ على الموقع الأتيhttp://www.elaph.com/Elaph/

[٢٥] يوسف شلي، ماذا عن مستقبل الجالية الإسلامية في أسبانيا، مجلة البيان، يناير ٢٠٠٤، ص٢ http://www.albayan-magazine.com/bayan-195/bayan-15.htm.

[٢٦] طالب جبار الأحمد، الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر،المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، ط٢، ٢٠٠٩،ص٢٢٤.

٣- الفكرة الشائعة للجيل الثاني عن البلد والمجتمع الأصل، وميول هذا الجيل بالابتعاد عن كل ما يربطهم بعادات وتقاليد آلاباء.

وخلال عامي (١٩٨٥ و١٩٨٦)، صدرت الموافقة على دمج أبناء الجيل الأول من المهاجرين، بيد أن المخاوف من الاختلالات الديموغرافية بين المهاجرين والمواطنين الفرنسيين هي الأخرى كانت تهيمن وتؤثر بشكل مباشر في سلوك وتحرك المؤسسات الرسمية الفرنسية تجاه الجيل الثاني من المهاجرين، هذا فضلاً عن المخاوف الأمنية التي دعا الرئيس الفرنسي الاشتراكي (فرانسوا ميتران) إلى إنشاء (المجلس الأعلى للسكان والعائلة)[٢٧].

ومما يؤكد فشل مشاريع الاندماج الفرنسية تجاه الجيل الثاني من المهاجرين، هو قيام الجيل الثاني من المهاجرين الجزائريين في أثناء مباراة لكرة القدم جمعت كل من فرنسا والجزائر، وعلى الرغم من أن هؤلاء المهاجرين يحملون الجنسية الفرنسية بحكم ولادتهم في فرنسا ولا تربطهم أية صلة بوطنهم الأصلي قد وقفوا تحية للسلام الوطني الجزائري، وتجاوزوا القواعد المرعية أثناء عزف السلام الوطني الفرنسي أثناء حضور الرئيس الفرنسي (جاك شيراك)، وهذا ما أثار حفيظة المؤسسات الفرنسية وفي مقدمتها مؤسسة الرئاسة[٢٨].

وبالانتقال إلى المملكة المتحدة فهي على الرغم من تبنيها نموذج التعددية الثقافية الذي يستند على سياسة التسامح مع المهاجرين، إلا أن هناك بعض المهاجرين من الجيل الثاني الذي أكتسب الجنسية البريطانية، ولكنه لم يستطع الاندماج مع المجتمع البريطاني[٢٩].ويعزى ذلك إلى استقطاب العديد من أبناء هذا الجيل ضمن تيارات متطرفة قامت بعمليات قتل وتفجيرات داخل المملكة المتحدة. كما أن منفذي عملية

---

[٢٧] إدريس بوسكين، أوربا والهجرة (الإسلام في أوربا)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص١٩٤.

[٢٨] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوربا، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

[٢٩] مصطفى عبد العزيز مرسي، ص١١٨.

التفجيرات التي ضربت العاصمة لندن هم من الجيل الثاني وبعضهم من الجيل الثالث من المهاجرين الأسيويين والذين ولدوا في المملكة المتحدة ونشاءوا فيها[٣٠].

أما بالنسبة إلى اسبانيا فقد شهدت تصاعد معدلات الجريمة في صفوف الجيل الثاني من المهاجرين وفق إحصاءات الشرطة والأجهزة الأمنية الاسبانية ووصلت إلى مستويات عالية. كما أن السجون هي الأخرى قد سجلت معدلات عالية من المتورطين في قضايا تجارة المخدرات والسرقات وكذلك العمل في تزوير الوثائق الرسمية ومعظم هؤلاء هم ينتمون إلى الجيل الثاني من المهاجرين[٣١].

كما يعد النموذج الايطالي الأكثر تحدياً للجيل الثاني من المهاجرين، فهو جيل ظهر حديثاً في ايطاليا عند مقارنته بالنسبة إلى الجيل الثاني في الدول الأوربية الأخرى والتي وصل بعضها إلى ولادة الجيل الرابع، فقد واجه الجيل الثاني تحديات عنصرية، ولعل ما حصل في عام (٢٠١٠)، من عمليات التهديد والاعتداء التي حصلت على الجيل الثاني في الحي الروماني، هذه الاعتداءات قد فاقمت حالة الاغتراب التي يعيشها هذا الجيل الذي أصبح هو الأخر يشكل خطراً على المجتمع الايطالي وتهديد حالة الاستقرار[٣٢]. قام سبعة من الشبان الذين ينتمون إلى الجيل الثاني للمهاجرين بالاعتداء على عدد من الشبان الايطاليين بالسكاكين في ساحة(يوكليد) في وسط العاصمة الايطالية، وكان أحد ضحايا الاعتداء هو أبن رئيس بلدية روما(جياني اليمانو) الذي ينتمي إلى أحزاب اليمين الوسط، هذا الاعتداء الذي شكل تهديداً واقعياً لايطاليا جاء كرد فعل على فشل اندماج هذا الجيل هذا من جانب، ومن جانب أخر نتيجة للتمييز العنصري الذي وقع على هذا الجيل، هذا فضلاً عن تنامي ما يسمى بـــ (عصابات الأطفال) ومعظم هذه العصابات تم تجنيدها من الجيل الثاني للمهاجرين[٣٣].

---

[٣٠] المصدر السابق، ص١١٩.

[٣١] يوسف شلي، مصدر سبق ذكره، ص٢.

[32]Bjrn Thomassen, Second Generation Immigrants or Italians With Immigrant and their children, The University of Roma, Vol.2, No.1, 2010, p.22.

[33]Ibid, p.23.

ويمكن القول أن الجيلين الأول والثاني للمهاجرين بدا أكثر معارضة لثقافة المجتمعات المضيفة في الاندماج من الجيل الثالث الذي بدا باتجاه الاندماج الكلي مع المجتمعات الأوربية، مع استمرار لبعض المشاكل التي تتعلق بالسياسات العنصرية.

ثالثاً: الجيل الثالث (Third Generation)

يطلق مصطلح الجيل الثالث (Third Generation) على المهاجرين من أبناء الجيل الثاني، ويعد أبناء هذا الجيل أكثر تناغماً مع عادات وتقاليد المجتمع المضيف[٣٤]. إذ يمثل هذا الجيل الأطفال من أبناء الجيل الثاني الذي ولدوا في دول المهجر، وابرز ما يميز هذا الجيل كونه أكثر تمرداً من الجيلين السابقين الأول والثاني على ثقافة البلد الأصلي هذا من جانب، ومن جانب أخر يتميز بكونه أكثر اندماجاً مع المجتمع المضيف[٣٥].

ومن أهم ما يميز أبناء هذا الجيل عن الأجيال السابقة يتميز بكونه لا يكترث إلى التباين الأيديولوجي، ولا يعترف بالخلافات الدينية ولا المذهبية، والاهم من ذلك كله هو أن هذا الجيل غير معني حتى بلغته الأم، وهي لغة الإباء والأجداد لكونه لا يعرف هذه الثقافة بالأصل، ومن هنا يضعنا هذا الواقع الجديد لأبناء هذا الجيل بكونهم قد اندمجوا اندماج كلي في المجتمع الذي ولدوا فيه، ولم يعد لهم أية وسيلة تواصل مع ثقافة وحضارة الإباء، باعتبارهم لم يتعرفوا عليها بالأصل[٣٦].

ويتميز الجيل الثالث في بعض الدول الأوربية، والرابع في بعض الدول الأخرى بكونه من أكثر الأجيال استجابة لثقافة المجتمعات الأوربية، ومع ذلك لا يمنع من وجود لبعض الاستثناءات، وعلى سبيل المثال الشبان الأتراك في ألمانيا، وهذا يعود إلى كثافة الجالية التركية في ألمانيا والتي وصلت لأكثر من ثلاث ملايين نسمة، مما يفضي إلى

---

[٣٤] حميد الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[٣٥] أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[36] Christain Dustmann, Tommaso Frattini and Gianandrea Lanzara, Educational Achievement of Second Generation immigrations: An international Comparison, Center of Research and Analyses of Migration, University of London, 2015, p.9.

تمسك هذه الجالية بثقافتها الأصلية، في حين نجد بان الشبان الأتراك والإيرانيين من أكثر المهاجرين أندماجاً مع المجتمع السويدي[٣٧].

ففي فرنسا بدأت تتشكل أحياء أسيوية تضم الجيل الثالث من المهاجرين، وتقع معظم هذه الأحياء في (بال فيلBelleville)، وكذلك في (شارع ريبفال Rébeval)، وكذلك في (مارن لا فالي Marne- la-Vallèe)، ومن اللافت للنظر أن جميع هذه الإحياء تختلف عن أحياء الصينيين الشهيرة التي تقع في لندن وسان فرانسيسكو. إذ تتميز هذه الأحياء بكونها تم تصميمها على ضوء الهندسة الفرنسية، ويبدو أن العصبية الفرنسية تؤدي دوراً بهذا الخصوص مقارنة بما هو عليه الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[٣٨].

أما بالنسبة إلى أبناء الجيل الثالث في بلجيكا، وبالرغم من أصول أجدادهم تعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي، ويشكل الجيل الثالث بحكم كونهم بلجيكيون أصلاً بالمولد والثقافة والنشأة، ومع ذلك فأن النظرة العنصرية تجاه هذا الجيل لا تزال قائمة، فالسياسات العنصرية في بلجيكا تقوم على أساس (العرق)، وبذلك فأنهم لا يزالون يعاملون أبناء هذا الجيل على أنهم أجانب لان البشرة التي يتميزون بها ليست شقراء[٣٩].

ومن هنا تتجسد المشكلة الأساسية التي يعاني منها الجيل الثالث في الدول الأوربية، وهي مشكلة استمرار النظرة العنصرية والدونية التي تعرض لها إباؤهم وأجدادهم، والذي يعد هذا الجيل هو جيل الشباب، ومن ثم ينبغي التعامل معه بوسائل جديدة تختلف عن الوسائل التقليدية في التعامل مع الجيلين السابقين الأول والثاني، وإنما بوسائل لها صلة بالواقع الذي يعيشه أبناء هذا الجيل[٤٠].

---

(37) Christain Dustmann, Tommaso Frattini and Gianandrea Lanzara,Op.Cit., p.4.

(٣٨) إدريس بوسكين، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

(٣٩) سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠١٧، ص٩١.

(40) Dustmann C,N Theodoropoulos, Ethnic Minority Immigrants and their Children in Britain, University of Cyprus, Department of Economics Discussion Paper No.07, 2008, p.7.

وفي السنوات الأخيرة برز هناك نوع جديد من المهاجرين غير الشرعيين، والمتمثل بهجرة (النساء، والأطفال القاصرين)، وهو من أخطر أنواع الهجرة، وأكثرها انتهاكاً للقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق النساء والأطفال القاصرين على وجه الخصوص[٤١]. ومنذ منتصف التسعينات ولد جيل جديد من المهاجرين غير الشرعيين، تمثل بالمهاجرين الذين هم دون (١٨) عاماً، واصطلح على تسميتها بـــ (هجرة القاصرين)، وقد أدت العوامل السوسيو- اقتصادية دوراً رئيساً في بروز هذا النوع من الهجرة[٤٢]. هذا فضلاً عن بروز الهجرة النسائية التي كانت تتركز سابقاً ضمن أطار العائلة ويكون الزوج هو المسئول الأول، إلا أن هناك جملة عوامل ساعدت على ظهور هذا النوع من الهجرة، ومن جملة هذه العوامل منها يعود إلى التطور التكنولوجي الذي عرفته دول عالم الجنوب، وتطور نمط حياة المرأة بشكل عام سواء أكان فيما يتعلق بالدراسة، أم في سوق العمل، إلا أن العامل الأساسي يرجع إلى كثرة الحروب في المنطقة العربية تحديداً ساهم في ظهور هذا النوع من الهجرة، هجرة (النساء والأطفال القاصرين)[٤٣]. وتعد أسبانيا في مقدمة دول أوربا الغربية التي تتميز بارتفاع هجرة القاصرين، إذ يتسلل سنوياً مئات المهاجرين القادمين من شمال المغرب العربي من خلال النقل الدولي عبر طنجة وسبتة ومليلة، فضلاً عن توظيف القوارب البحرية للتسلل إلى الأراضي الاسبانية، وأحياناً يتم الدخول إلى أسبانيا بصورة شرعية مع عائلاتهم ثم يتركون هناك[٤٤]. ولهذا تحولت هجرة القاصرين إلى مشكلة حقيقية بوصول ما يقارب (٥٠٠٠) ألاف مهاجر من القاصرين إلى الأراضي الاسبانية

---

[٤١] الجامع القانوني (٣) في قوانين وتشريعات، مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهـــاجرين ومكافحـــة الاتجار بالبشر وتنظيم زرع الأعضاء البشرية وفقاً لأخر التعديلات، (سلسلة التشريعات والقوانين المصرية)، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص١١.

[٤٢] محمد غزالي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[٤٣] محمد الخشاني، مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤.

[٤٤] أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقاً للوقائع والمواثيق والبروتوكـــولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص١٩٣.

في عام (٢٠١١)، ومعظم هؤلاء يفترشون الشوارع وأخذت ظاهرة التسول بالاتساع، إلا أنه ومع بداية عام (٢٠١٣)، حددت السلطات الاسبانية مراكز إيواء خاصة لاحتضانهم، مع السماح لهم باستعمال المكالمات الهاتفية والتواصل مع عائلاتهم، ورصدت الحكومة الاسبانية ميزانية خاصة لهم، تصل يومياً (٨٠) يورو تشمل المأكل والملبس والدراسة، استجابة للاتفاقيات الأوربية لحقوق الإنسان[٤٥]. وأهم ما يميز (هجرة القاصرين)، في أسبانيا، والذين تعود أصول معظمهم إلى دول المغرب العربي[٤٦]:-

١- يتميزون بالفهم الدقيق بقوانين الأجانب في أسبانيا، مثل وجوب حمايتهم، الحق في استعمال الهاتف، فضلاً عن المنحة الأسبوعية التي يحصلون عليها من قبل الحكومة الاسبانية.

٢- جمع المعلومات حول المناطق والمدن المخصصة لمراكز إيواء المهاجرين غير الشرعيين وتحديد موقعها الجغرافي.

٣- تجنب المطالب بالحصول على الإقامة في الشهور الأولى؛ نظراً لان قانون الأجانب الاسباني لا يعطي حق الإقامة للأجانب إلا بعد (٩) أشهر.

٤- بروز عصابات متخصصة في تهريب المهاجرين القاصرين، والذين هم دون (١٨) عاماً، تشجع على هذا النوع من الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

رافقت الهجرة غير الشرعية إلى دول أوربا الغربية ولادة تحديات اقتصادية أسهمت في تعقيد الحياة على المواطن الأوربي، من خلال المزاحمة الاقتصادية التي كانت نتيجة طبيعية، بفعل تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توظيفهم في سوق العمل وبأقل الأسعار خلافاً للمواطن الأوربي، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث الذي تم تقسيمه على مطلبين: إذ يوضح المطلب الأول تحديات سوق العمل والمزاحمة

[٤٥] المصدر السابق، ص١٩٧.

[٤٦] المصدر نفسه، ص١٩٨.

الاقتصادية، في حين يركز المطلب الثاني على الوضع الاقتصادي للمهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الأول: تحديات سوق العمل والمزاحمة الاقتصادية

سنستعرض في هذا المطلب على تناول سوق العمل في أوربا أولاً، ومن ثم التطرق إلى المزاحمة الاقتصادية التي يسببها المهاجرين إلى المجتمعات المضيفة والتي أدت إلى تنامي معدلات الكراهية تجاه المهاجرين، وبروز خطابات المعادية للأجانب.

أولا: تحدي سوق العمل

بما أن الدول الأوربية تواجه تحديات ديموغرافية، وصلت هذه التحديات ذروتها في القرن الحادي والعشرين، وتبرز مشكلة أوربا الديموغرافية في انخفاض معدلات النمو السكاني، وتصاعد في نسب كبار السن، وهو ما يؤكد على أن المجتمع الأوربي بدأ في ارتفاع معدلات الشيخوخة هذا من جانب، ومن جانب أخر بدأ يواجه تحدي التناقص في عدد سكانه وهو ما يؤكد حاجة أوربا إلى اليد العاملة من أجل الحفاظ على بناء اقتصادياتها[٤٧].

وقد انتهت المفوضية الأوربية ضمن برنامج "الورقة الخضراء" الذي أعدته لدراسة أثر الانخفاض الديموغرافي في أوربا على سوق العمل، وتوصلت المفوضية الأوربية إلى انخفاض في عدد الأشخاص المنتجين في دول الاتحاد الأوربي، وتزايد في تدفقات الهجرة والتي تصل إلى (٢٠) مليون في المدة التي تتراوح بين (٢٠١٠-٢٠٣٠)، ومن ثم بروز الحاجة الملحة لاستمرار تدفقات الهجرة لسد النقص الحاصل في عدد السكان وسوق العمل[٤٨].

وفي ظل تنامي أزمة أوربا الديموغرافية. عمدت معظم دول أوربا الغربية إلى اتخاذ عدة خطوات من شأنها أن تشجع على جذب اليد العاملة إلى أوربا وبما يؤدي إلى

---

[٤٧] إليساندرو فيجس، "تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوربا"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٨٢)، المجلد(٤٥)، ص٨٦.

[٤٨] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوربا، مصدر سبق ذكره،ص٨٣.

استغلالها في سوق العمل الأوربية، الأمر الذي يستدعي أن تعمد الدول الأوربية إلى أتباع سياسات بيروقراطية أكثر مرونة[٤٩].

وتعد مرحلة الستينات هي مرحلة النمو الاقتصادي الذي تميزت بها أوربا بشكل عام، وفرنسا على وجه الخصوص والتي اعتمدت فيها كلياً على العمالة المهاجرة من دول المغرب العربي، والجزائر على وجه الخصوص. إذ شهدت المدة الواقعة بين عام (١٩٦٤ –١٩٧٤) ارتفاع ملحوظ في عدد العمالة الوافدة إلى فرنسا، وقد بلغت العمالة الجزائرية (١٨%)، بينما وصلت العمالة المغربية (١٧%)، في حين استقرت العمالة التونسية عند (١٣%)[٥٠].

وتشير الدراسات المستقبلية إلى وجود تزايد في معدلات الشيخوخة في دول الاتحاد الأوربي، فمن المتوقع أن تصل نسبة كبار السن والبالغ أعمارهم (٦٥) عاماً فما فوق من (٢٠%) في عام (٢٠٠٠)، إلى ما يقارب (٢٨%) في عام (٢٠٥٠)، وبالتالي من الطبيعي أن ينعكس هذا على انخفاض القوى العاملة في معظم دول الاتحاد الأوربي. وتأتي كل من ألمانيا وايطاليا وفرنسا في مقدمة الدول التي تعاني من ألارتفاع في معدلات الشيخوخة[٥١].

ففي المملكة المتحدة التي تتميز بكونها بعيدة نسبياً عن خطوط التماس مع العمالة المهاجرة بصورة غير الشرعية. إذ تسهم العمالة في تأدية دور ايجابي في الحفاظ على التنمية المستدامة، من خلال رفد سوق العمل بالطاقات الشبابية من العمالة المهاجرة للتعويض عن النقص الحاصل في ارتفاع معدلات الشيخوخة، ويقوم نظام تشغيل العمالة في المملكة المتحدة إلى تقسيم العاملين إلى خمس فئات وفقاً للنظام المعمول به، والمتقدم

[٤٩] إليساندرو فيجس، المصدر السابق، ص٨٦.

[٥٠] هاشم نعمة فياض، مصدر سبق ذكره،ص٢٧.

[٥١]علي فاعور، السكان والهجرات الدولية (شيخوخة السكان وتوسع أفاق الهجرة)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٦، ص٨٣.

للعمل يتم إدراجه ضمن فئة معينة تبعاً لنقاط التي تمنح له بالاعتماد على المقابلة والسيرة الذاتية (CV)، وهذه الفئات هي[٥٢]:-

١- الفئة الأولى: وتعد هذه الفئة هي الأكثر أهمية، لكونها تضم رجال الإعمال والمستثمرين من ذّوي الكفاءة العالية التي تحظى باهتمام ووضع خاص.

٢- الفئة الثانية: وتتكون هذه الفئة من "العمال المهرة" الذين يرتبطون بعمل مع المملكة المتحدة.

٣- الفئة الثالثة: وتضم العمال من ذوي المهارات المتدنية، وهذه الفئة يتم الاعتماد عليها بشكل مؤقت وعند الحاجة الملحة، فالحكومة البريطانية لم تمنح هذه الفئة أي تأشيرات.

٤- الفئة الرابعة: هذه الفئة تضم الطلاب حصراً من خارج المنطقة الاقتصادية الأوربية (EEA) والذين تتوفر لديهم منحة دراسية في الجامعات البريطانية.

٥- الفئة الخامسة: وتضم هذه الفئة العمالة الذين تعتمد عليهم المملكة المتحدة بصفة مؤقتة، والتي تكون أثناء العطل في المملكة المتحدة، وكذلك ضمن برامج التبادل الثقافي التي تجري بين المملكة المتحدة والدول الأخرى.

وتتميز دول جنوب أوربا على وجه العموم، ومنها ايطاليا على وجه الخصوص بزيادة الطلب في الحاجة إلى اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم استغلالهم وتوظيفهم في الاقتصاديات غير الرسمية والتي تسهم بما يقارب (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي[٥٣]. إذ تعد ايطاليا هي الأعلى من بين الدول الأوربية في ارتفاع معدلات الشيخوخة، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن هنالك ما يقارب (٢٥%) من النساء يرفضن الإنجاب، في حين هناك (٣٠%) لديهن طفل واحد. وتشكل المناطق

---

[٥٢] بوخاري لحلو، انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الهجرة والعمالة في بريطانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، دراسة متاحة على الرابط الأتي:- http://democraticac.de/?p=50718

[٥٣] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط : مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥-٢٠٠٨)، ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٠٤-١٠٥.

الشمالية من ايطاليا هي الأعلى على المستويين الأوربي والعالمي في معدلات الشيخوخة، وبناءً على ذلك فقد اتخذت الحكومة الايطالية قراراً بغلق عدد من المدارس تصل إلى(١٠%)، وهذا يعود إلى الانخفاض الحاد في المواليد[٥٤]. وعلى الرغم من أن القانون الجنائي الايطالي يحظر كل من يقوم بتوظيف المهاجرين الأجانب الذين لا يحملون أوراق ثبوتية، ويمنع استغلالهم في أعمال محظورة وبأجور زهيدة مقابل تقديم الحماية لهم من السلطات الايطالية، بيد أن أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل يقومون باستغلال المهاجرين غير الشرعيين في قطاعات البناء والزراعة ومعظم هذه الإعمال تتم ليلاً بعيدة عن أنظار السلطات الرسمية[٥٥].

كما وصل أعداد المهاجرين في سوق العمل الفرنسي ما يقارب (١٥٣٨٠٠٠) في عام (٢٠٠٩)، وشكلت حصة العاصمة باريس (٥%) من المهاجرين المشتغلون في سوق العمل، إلا أن هذا العدد أخذ بالاتساع في المدة الواقعة بين (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، بمعدل سنوي بلغ (٢%)[٥٦]. وعلى الرغم من التوصيات التي قدمتها لجنة (جاك أتالي) مستشار الرئيس الفرنسي الأسبق (فرانسوا ميتران) وتأكيدها على ضرورة الاستعانة بالمهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي، وعدها من أولويات تطوير الاقتصاد الفرنسي، وقد رفضت الجمعية الوطنية في فرنسا جميع القوانين التي تهدف إلى المساس بحقوق العمال من المهاجرين غير الشرعيين، فعلى سبيل المثال رفضت الجمعية الوطنية التصويت على مشروع قانون (Boulin Stolru)، الذي كان ينص على طرد المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يمارسوا العمل لمدة ستة أشهر[٥٧]. كما وافقت الحكومة الفرنسية على جلب عائلات المهاجرين الذين تم توظيفهم في سوق العمل

---

[٥٤] أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

[٥٥] محمد غزالي، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

[56] Saint Paul, Immigration, Qualifications, et March du Travil, Report du Consil d Analyse Economique La Documentation Française, Paris, 2009, p.15.

[٥٧] العاقل رقية، "السياسات الوطنية والجهوية المتبناة من دول غرب أوربا لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، في مجموعة مؤلفين: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر وإستراتيجية المواجهة)، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٤، ص٤٤٢.

الفرنسي، استناداً إلى قانون (لم الشمل) الفرنسي[٥٨]. بيد أن وصول الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) إلى السلطة في عام (٢٠٠٨)، وتعيينه لـــ (بريس هورتفو) وزيراً للهجرة تبنى سياسة تتعارض مع توصيات (لجنة أتالي)، هذه السياسة تقوم على رفض العمالة المهاجرة حتى وأن كانت تعزز نمو الاقتصاد الفرنسي[٥٩].

أما أسبانيا التي تعد واحدة من أهم دول أوربا الغربية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة إلى جانب ايطاليا، فأن سوق العمل للمهاجرين يركز بنسبة (٩٠%) في قطاعات معينة، وتقع في مقدمة هذه القطاعات كالعمل في المنازل، وقطاع الخدمات السياحية، وكذلك القطاع الزراعي، ويشمل جميع المهاجرين بشكل عام، والمهاجرين المغاربة على وجه الخصوص[٦٠].

أما بصدد ألمانيا والتي تعد واحدة من أكثر دول أوربا الغربية استقبالاً للمهاجرين، فهي تعاني من ارتفاع في معدلات الشيخوخة إلى جانب ايطاليا، وانخفاض في قوتها العاملة، ومن ثم فأنها وجدت في أتباع سياسة مرنة تجاه المهاجرين بوصفها الحل الأمثل للتعويض عن النقص الحاصل في اليد العاملة، وهذه السياسة والتي اصطلح على تسميتها بـــ(سياسة الباب المفتوح)[٦١]. ومع ذلك فإن هذه السياسة لا تخلو من التعقيدات في دمج المهاجرين في سوق العمل الألمانية من خلال وضع شروط والتأكيد على عدد من المؤهلات التي يتمتع بها المهاجر لتؤهله للتوظيف في سوق العمل، فعلى سبيل المثال رفضت الحكومة الألمانية منح الموافقة لعائلات المهاجرين الذين تم توظيفهم في سوق العمل، على قرار الموافقة الفرنسية بهذا الخصوص[٦٢].

وفي بلجيكا التي تميزت عن دول أوربا الغربية، لكون تصاريح العمل فيها تختلف تبعاً لتباين مدة الإقامة بالنسبة للاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين، ويمنح تصريح (A)

---

[٥٨] المصدر السابق، ص٤٣٨.

[٥٩] إدريس بوسكين، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

[٦٠] بشارة خضر، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[61] Anna Platonova, Giuliana Urso, Migration, Employment and Labour Market, Integration Policies in the European Union, IOM, Brussels, 2010, p.132.

[٦٢] العاقل رقية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٨.

الذي يكون الحصول عليه بعد الإقامة فيها خلال مدة تتراوح بين (٣-٤) سنوات، بينما يتم منح تصريح (B) للأشخاص الذين أقاموا في بلجيكا خلال مدة أقصاها سنة واحدة ويتميز هؤلاء بكونهم من أصحاب المهارات العالية الذين يتم الاعتماد عليهم من قبل الدولة، ويدخل ضمن هذه الفئة الأطباء والأكاديميين (الطبقة الوسطى) من المهاجرين، في حين يتم منح التصريح (C) إلى الطلاب وطالبي اللجوء حصراً، إلا أن بعد عام (٢٠٠٦)، ازدادت تصاريح العمل الممنوحة للمهاجرين بشكل ملحوظ وخصوصاً فيما يتعلق بمنح المهاجرين تصريح (B) للاستفادة من خبراتهم من قبل الدولة[٦٣].

وتعد الدول الاسكندنافية من أكثر الدول اهتماماً بأوضاع المهاجرين، إذ يشكل المجلس الاقتصادي الدانماركي المحور الأساس في توظيف المهاجرين، فقد خصص المجلس في عام (٢٠١٣)، ما يقارب (٩٠٠٠) ألاف وظيفة عمل للمهاجرين كجزء من الخطة التي وضعها المجلس لاستيعاب هؤلاء المهاجرين. أما بالنسبة للنرويج التي تسجل زيادة ملحوظة في سوق العمل ظهرت بشكل جلي في السنتين الأخيرتين، وتتركز العمالة المهاجرة في قطاعات معينة من سوق العمل، كقطاعي الفنادق والمطاعم، ونتيجة للاهتمام المتزايد من قبل الدول الاسكندنافية في سوق العمل بدأت معدلات البطالة في الانخفاض منذ عام (٢٠١٠)، ومن ثم تؤكد هذه الدول على أهمية ودور المواطن الفعال الذي يسعى دائماً للحفاظ على المصالح العليا للدولة[٦٤]. أما بالنسبة للسويد فمنذ بداية التسعينات بدأت تأخذ منحى ايجابي في تشغيل العاطلين عن العمل من المهاجرين بعد فتح قاعدة بيانات لكل فرد من المهاجرين، وتشكيل لجنة لمقابلته وفحص مهاراته التي يمتلكها ومن ثم يتم توظيفه في قطاع معين، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة في سوق

(63)European Community Programme for Employment and Social Solidarity Progress, The Illegal Work of Migrants in The European Union, Report realised by (2007-2013), p.15.

(64)Giuliana Urso, Anke Schuster, Migration, Empolyment and Labour Market, Integration Policies in European Union, IOM, Prussels, 2011,p.95.

العمل بين المهاجرين والمواطنين السويديين. ويبدو أن للضغوطات التي يمارسها اليمين المتطرف على النظام السياسي كانت السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك[٦٥].

إذ تسهم العمالة المهاجرة في الحفاظ على مستويات التنمية في دول أوربا الغربية، وذلك يمثل مكسباً للمجتمع الأوربي بحد ذاته، بيد أن هذا المكسب لا يخلو من الإشكاليات السلبية على هذه المجتمعات، فعند الإحاطة الشاملة بكل أبعاد الموضوع نجد بأن الاعتماد على العمالة في سوق العمل قد يزيد من ارتفاع معدلات الشيخوخة لدى المجتمع الأوربي وهو ما يفضي ذلك إلى الكسل والاعتماد على الغير وعدم المحاولة في الخوض بتجربة البحث عن حلول أكثر عقلانية كما وصفها عالم الديموغرافية الفرنسي (ألفريد صوفي)[٦٦].

وتعد من أهم هذه التحديات بروز مشكلة توظيف العمالة غير الشرعية والمتأتية نتيجة لاحتياجات سوق العمل في أوربا إلى العمالة من ذوي الكفاءة المتدنية، وما خلفته من مزاحمة اقتصادية على حساب المواطن الأوربي، وقد وصل عدد العمالة المهاجرة بصورة غير شرعية إلى دول الاتحاد الأوربي الـ (٢٥) دولة بين عامي (٢٠٠٤– ٢٠٠٦) مابين (٤,١– ٧,٣) مليون مهاجر غير شرعي، وهذا ما أثار حفيظة المواطن الأوربي الذي عد ذلك تهديداً لمصالحه ومزاحمة لوظائفه في سوق العمل[٦٧].

يمكن القول بأن النظم السياسية لدول أوربا الغربية تعاني من جملة من التناقضات، والتي أثارت مشاكل جمة بالنسبة لمجتمعاتها، ففي الوقت الذي تواجه شبح الشيخوخة وفقدانها لنشاطها البشري، ومع ذلك نجد تصاعد في صفوف التيارات المعادية للمهاجرين والتي تندد بتوظيف العمالة المهاجرة في سوق العمل، لما سببته من مزاحمة

---

(65) Philip Muus, The Economic and Social Aspects of Migration, The European Commission and the OCED, Brussels, 2003, p.16 .

(66) Besley T, Montalvo J.G, Fragile States and Development Policy, Journal of the European Economic Association, No 9, 2011, p.70.

(٦٧) ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة: منى الدروبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٦٢.

اقتصادية، وتعد ذلك حكراً على المواطن الأوربي فحسب، والاهم من ذلك كله عدم وجود سياسة أوربية موحدة لتوظيف المهاجرين في سوق العمل الأوربي.

ثانياً: تحدي المزاحمة الاقتصادية

في ظل تزايد أعداد المهاجرين بصورة غير شرعية إلى دول أوربا الغربية، وخصوصاً في صفوف الشباب الباحث عن العمل، إذ شهدت دول أوربا الغربية منذ عام (٢٠٠٧)، اتخاذ سياسات أكثر تشدداً إزاء المهاجرين. نتيجة لما سببته موجات الهجرة هذه من مزاحمة اقتصادية، أثارت موجة من التحديات داخل المجتمعات الأوربية والتي أخذت بدورها تمارس ضغوطات على النظم السياسية الأوربية[٦٨].

إذ شهد عام (٢٠٠٧)، نمواً متزايداً للعمالة المهاجرة بصورة مشوهة مما سبب في فقدان معظم النظم السياسية في أوربا الغربية السيطرة عليها. إذ وصل أعداد المهاجرين من خمسة دول عربية هي: المغرب والجزائر وتونس ولبنان ومصر إلى (٨,١) مليون مهاجر، واستقر أكثر من (٥٥%) من هؤلاء المهاجرين في دول أوربا الغربية مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا واسبانيا[٦٩].

لاسيما وأن هؤلاء المهاجرين قد تم توظيفهم في سوق العمل الأوربية بأجور رخيصة وأطول في عدد ساعات العمل، في الوقت الذي يطالب فيه المواطن الأوربي بالمزيد من الحقوق، كارتفاع الأجور وتقليص عدد ساعات العمل هذا فضلاً عن المطالبة في الحقوق والامتيازات التقاعدية، إلا أن وجود طبقة المهاجرين جعلت الكثير من النظم السياسية الأوربية تذهب إلى أعطاء الأولوية إلى العمالة المهاجرة[٧٠]. مما سبب مزاحمة اقتصادية في العمل على حساب المواطن الأوربي الذي يرفض فكرة العمل بأقل من

---

[٦٨]مصطفى يوسف أبو زيد، مشكلات الشباب: فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٧.

[٦٩]جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٤٢٦)، ٢٠١٤،ص٢٥.

[٧٠]أمنة محمد علي، "البطالة في أوربا.. بين دعم منظمات الحماية الاجتماعية وضغوط سياسات التقشف"، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(١٩٩)،٢٠١١،ص١٩.

استحقاقه وقد سجلت اسبانيا أعلى معدلات البطالة بين الدول الأوربية، إذ وصلت إلى (١٤%).

ويمكن قياس البطالة الفعلية في دول الاتحاد الأوربي وفقاً لمعيار الأشخاص القادرين على العمل، أي أولئك الذين يقدمون أنفسهم على أنهم يسعون للحصول على فرص العمل فقد وصلت نسبة البطالة في معظم دول الاتحاد الأوربي في عام (٢٠٠٩) إلى (٩%)، في حين كانت تشكل(٦,٧%) في آذار من عام (٢٠٠٨) [٧١].

ولم تقتصر المزاحمة الاقتصادية للمهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين على سوق العمل فحسب، بل امتدت المزاحمة لتشمل الخدمات التي تتعلق بإسكان المهاجرين، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع في أسعار العقارات وكذلك الحال بالنسبة إلى الإيجارات. ففي المملكة المتحدة ارتفعت أسعار العقارات إلى ما يقارب (١٠%) مما كانت عليه قبل التدفقات الهجروية[٧٢].

كما رافق ألازمة الديموغرافية في أوربا بروز ظاهرة التفكك الأسري، والتي ساهمت إلى حد كبير في انخفاض معدلات الخصوبة في أوربا، ففي عام (١٩٦٠) كان هناك ثمانية حالات زواج لكل ألف شخص من السكان، إلا أن معدلات الزواج هذه انخفضت إلى أقل من خمسة أزواج، وتكمن خطورة تدهور معدلات الخصوبة في تزايد معدلات الطلاق، إذ وصلت في معظم دول الاتحاد الأوربي إلى (٥٠%)، وسجلت بلجيكا أعلى حالات الطلاق من بين الاتحاد الأوربي[٧٣].

ونتيجة للضغوطات الاقتصادية التي سببها المهاجرون لواقع المجتمعات الأوربية، ووقوف الحكومات الأوربية عاجزة عن وضع حد لوقف تدفقات المهاجرين، إذ لجأ الاتحاد الأوربي وضع برامج لمساعدة الدول المصدرة للمهاجرين، من خلال العمل على

---

[٧١] ماري دالي، الرفاه، ترجمة: عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٥،ص١٥.

[٧٢] بول كولبير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسلة إصدارات عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٦، ص١٢٠.

[٧٣] علي فاعور، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩-٣٣٠.

البحث في أسباب الهجرة غير الشرعية، ومعالجة مكامن الضعف في البنى الاقتصادية والسياسية لتلك الدول[٧٤].

وبدا المجتمع الأوربي بوصفه كأنه "إنسان ذو بعد واحد" في تعامله مع المهاجرين، فبالرغم من المردودات الايجابية على التنمية للعمالة الأجنبية من المهاجرين وبما يعزز من نمو وإدامة الاقتصاديات الأوربية وأتساعها. بيد أن المجتمعات الأوربية ركزت على أبراز الجوانب السلبية لهؤلاء المهاجرين فحسب، وعدت ذلك بوصفه تهديداً لاقتصادياتها الوطنية[٧٥].

فضلاً عن أن تأثر النظم السياسية الأوربية بواقع الهجرة غير الشرعية يختلف من نظام لأخر وفق عدة معايير، وتقع في مقدمتها عدد سكانها ومقدار حاجتها لليد العاملة، فكلما كان عدد سكان الدول ضئيل كلما ساعد ذلك على التخفيف من تأثرها بالمزاحمة واستيعابها لعدد أكبر من المهاجرين، مع الأخذ بعين الاعتبار المساحة الجغرافية لهذه الدول، ولعل لوكسمبورغ والنرويج والدانمارك أمثلة واضحة على ذلك هذا من جانب[٧٦].

ومن جانب أخر تعد ألمانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا وبلجيكا أكثر الدول الأوربية تأثراً بضغوط العمالة المهاجرة، إذ سجلت معدلات مرتفعة من البطالة، ويوجد أكثر من (٥٠%) من المهاجرين في هذه الدول يعملون في سوق العمل، وهذا بدوره أدى إلى الارتفاع البطالة بين الشباب والذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) عاماً[٧٧].

---

[٧٤] ستار جبار الجابري، مشاريع التعاون والشراكة العربية الأوروبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٥٨.

[٧٥] راندا موسى، "فوائد الأزمات: الجوانب الاقتصادية لقضايا اللاجئين"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٨)، المجلد(٤٩)، ٢٠١٤، ص١٦٤.

[٧٦] بول كولبير، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

[٧٧] علي فاعور، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩.

فضلاً عن ذلك سعت المجتمعات الأوربية إلى المطالبة لحكوماتها بضرورة العمل على تحييد دور المهاجرين المقيمين بصفة قانونية فيها، ولاسيما بعد اتهامهم بوجود دور لهم ومساهمتهم في أيجاد فرص عمل للمهاجرين غير الشرعيين لاسيما في قطاع التجارة[٧٨].

وعلى الرغم من دعوة النظم السياسية الأوربية ومنذ عام (١٩٥٠)، إلى المهاجرين من اجل المشاركة في بناء اقتصادياتها، وتقع في مقدمة هذه الدول كل من (ألمانيا الاتحادية وفرنسا). وتلبية المهاجرين لهذه الدعوة بعد الحرب العالمية الثانية وبدعم من (مشروع مارشال) للمساهمة في أعادة بناء أوربا، إلا أن هذه الدعوة كانت مشروطة بإعادة هؤلاء المهاجرين إلى دولهم بمجرد الاكتفاء من خدماتهم، وذلك تلافياً للمخاطر المستقبلية التي تنتج عن تواجد العمالة الأجنبية. ومع ذلك رفض الكثير من هؤلاء المهاجرين خيار العودة إلى دولهم الأصلية بعد مساهمتهم في الاقتصاديات الأوربية، لاسيما بعد ولادة أجيال جديدة من المهاجرين بعد التزاوج في مجتمع الهجرة وحصولهم على وظائف ساهمت في استقرارهم في المجتمعات الأوربية وهو ما نتج عن ذلك من مزاحمة مع اليد العاملة المحلية ومع المجتمعات الأوربية[٧٩].

وبحسب استطلاعات الرأي الذي أجرته صحيفة فاينانشيل تايمز في عام (٢٠١٠)، وجدت بأن هناك تنامي للمشاعر السلبية تجاه المهاجرين. إذ أدلى (٤٨%) من الفرنسيين المشاركين في استطلاعات الرأي هذه عن أن تواجد المهاجرين له إشكاليات تهدد الاقتصاد الفرنسي، في حين عبر (٦٧%) من الشعب الاسباني عن رأيهم بأن دخول المهاجرين إلى بلادهم يشكل تهديد لوظائفهم ويزيد من احتمالية تقليص الحصول على فرص العمل، بينما وجد (٣٢%) من الأسبان بأن المهاجرين كانوا سبباً في انخفاض رواتبهم التي يحصلون عليها وهذا سبب ردود فعل طبيعية ضد المهاجرين. كما يرى (٦) من كل (١٠) أشخاص في المملكة المتحدة بأن المهاجرين

---

[٧٨] رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٢٦٢.

[٧٩] علي فاعور، المصدر السابق، ص٣٥٦-٣٥٧.

أثروا سلبياً على نوعية الحياة من خلال تراجع مستوى الخدمات المقدمة، وتدهور النظام التعليمي في المملكة المتحدة[٨٠].

وعلاوة على ذلك فإن التحديات التي سببتها المزاحمة الاقتصادية، أثارت ردود أفعال من جانب الرأي العام في أوربا الغربية، وتمحورت ردود الأفعال هذه في أنماط مختلفة[٨١]:-

١- تصاعد الدعوات المطالبة بضرورة الحد من توظيف المهاجرين في سوق العمل، وتقليص نفوذهم في الاستحواذ على قطاعات معينة في سوق العمل.

٢- مطالبة النظم السياسية بحصر الوظائف في سوق العمل بالمهاجرين القادمين من شرق أوربا.

٣- أسهمت ردود الأفعال هذه في انخفاض التحويلات المالية إلى دول عالم الجنوب، بسبب فقدان معظم المهاجرين وظائفهم لحساب المهاجرين القادمين من دول شرق أوربا.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي للمهاجرين غير الشرعيين

من الواضح أن هنالك تباين يتعلق بأوضاع المهاجرين، وهذا التباين يختلف من دولة إلى أخرى، فهناك بعض دول أوربا الغربية تتسم سياساتها بالاعتدال في ضمان حقوق العمال المهاجرين وتقع الدول الاسكندنافية في مقدمة هذه الدول، في حين تذهب دولاً أخرى إلى تطبيق سياسة التشدد تجاه هذه حقوق، ولا تتردد في استعمال وسائل القمع والإكراه في التعامل مع المهاجرين ولعل فرنسا هي مثال واضح على ذلك[٨٢].

---

[٨٠] هاشم نعمة فياض، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

[٨١] هشام بولنوار، "موقع الهجرة المغربية الشرعية في أوربا ضمن التحولات الدولية الراهنة قراءة في متغيرات ما بعد سنة ٢٠١١"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، برلين، المجلد(١)، العدد(٥)، ٢٠١٧، ص١٧٤.

[٨٢] نادر فرجاني، "المهاجرون العرب في أوربا"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد(٧١)، ١٩٨٥، ص١٢١.

إذ يعاني المهاجرون في فرنسا من الإجراءات التي تقيد حركتهم في سوق العمل، فضلاً عن التشريعات التي ترفض التعامل معهم على أنهم اكتسبوا المواطنة الفرنسية، مع فرض قيود على معاملات البيع والشراء التي يبرمها المهاجرين. وقد عمل المهاجرين المغاربة والتي يشكل الجزائريون القسم الأعظم من هؤلاء المهاجرين في فرنسا على تكوين اتحادات ومنظمات تطالب بتحسين الوضع ألمعاشي للمهاجرين وتوفير السكن الملائم[٨٣].

بيد أن تيارات اليمين المتطرف في فرنسا رفضت الاستجابة لهذه الدعوات، ودعت إلى ضرورة العمل على تسريح المهاجرين من جميع المهن والأعمال التي يديرونها وأن يتم توظيف المواطنين الفرنسيين بدلاً عن المهاجرين. كما دعت هذه التيارات أيضاً إلى ضرورة وضع إجراءات أكثر صرامة لمنع دخول العمالة المهاجرة إلى فرنسا والقادمة معظمها من دول شمال أفريقيا[٨٤].

ولعل أهم أجراء أقدم النظام السياسي في فرنسا عليه بخصوص الوضع الاقتصادي للمهاجرين كان في ظل حكومة الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) عندما أقدمت الحكومة الفرنسية في عام (١٩٨٦)، على تنفيذ إجراءات صارمة بحق المهاجرين، ولعل من أخطر هذه الإجراءات هو القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بطرد العمال المهاجرين وإلغاء العقود التي وقعتها الحكومة الفرنسية معهم، وذلك بذريعة أن هؤلاء المهاجرين لم يلتزموا بمبادئ العلمانية الفرنسية التي تشترطها الحكومة الفرنسية (العلمانية المتشددة)، في حين أن السويد دولة علمانية ولكنها وصفت بـــ (العلمانية المتسامحة) مع المهاجرين غير الشرعيين[٨٥].

ولم تكن العمالة المهاجرة تتمتع بالمساواة إلى جانب العمالة المحلية في دول أوربا الغربية، بل أخذت تطبق عليها قوانين بشكل تمييزي وتتعامل مع هؤلاء المهاجرين على

---

[٨٣] حسين علي عبيد، المجتمعات المتعددة(الأقليات وإشكالية التعايش)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٠١-٢٠٢.

[٨٤] مصطفى يوسف أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

[85] Androw Jeddes, The Politics of migration and immigration in Europe, Sage Publications, London, 2003, p.62.

أنهم أشخاص من الدرجة الثانية وهذا ما كان مطبقاً في بلجيكا. إذ تفتقر هذه العمالة إلى أبسط مقومات حقوق العمال التي يتمتع بها المواطن البلجيكي، وقد أصدرت الحكومة البلجيكية قوانين تحد من العمل ضد المهاجرين، ويأتي في مقدمة هذه القوانين صدور قانون البلديات الذي يمنع المهاجرين من العمل، إذ أن تصاعد السخط الشعبي وتنامي المشاعر العنصرية كان سبباً في صدور مثل هكذا قوانين(٨٦).

وهو ما أكده المكتب الدولي للشغل في الاتحاد الأوربي إلى أن هناك عدة وسائل يتم من خلالها إقصاء المهاجرين في سوق العمل، وذلك على شكل مراحل ففي كل مرحلة يتم إقصاء نسبة معينة من المهاجرين الذين يقدمون على العمل، وهذا ما طبقته بالفعل كل من (بلجيكا وفرنسا وأسبانيا)، وتتباين عملية الإقصاء هذه في بلجيكا من منطقة إلى أخرى، إذ يؤكد المكتب الدولي أن عملية الإقصاء في بلجيكا تتباين بين الأقاليم، ففي منطقة الفلاندر بنسبة تصل إلى (٤٠%)، بينما هذه النسبة تنخفض في العاصمة بروكسل إلى (٣٤%)، وتكون أكثر انخفاضا في منطقة والونيا إلى (٢٧%)(٨٧).

وتتركز معظم وظائف العمل بالنسبة للمهاجرين في الإعمال والمهن غير القانونية والتي يكون من أبشعها وأشدها خطورة، والتي أصطلح على تسميتها بـــ (**Dirty Game**) التي أنتهجها أصحاب رؤوس الأموال وعصابات تهريب المهاجرين، إذ يتم استغلال هؤلاء المهاجرين وابتزازهم من قبل أصحاب رؤوس الأموال بسبب الإقامة غير الشرعية لهؤلاء المهاجرين(٨٨).

ففي ايطاليا يتم توظيف المهاجرين واستغلالهم بأبشع وسائل الاستغلال من قبل أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل في أعمال البناء، وهي ما أصطلح على تسميتها

---

(٨٦) قيس خزعل جواد، الندوة الدولية حول " أوضاع العمال المهاجرين والمثقفين العرب في أوروبـــا"، مجلـــة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٧٩)، ١٩٨٥، ص١٥٣.

(87) **Ibrahim Awad, Dynamics of Labor Migration in the Mediterranean Basin at the Turn of the Century ,European University Institute, Third Mediterranean Social and Political Research Meeting, Florence, March, 2002, http://www.iue.it/RSC/MED/meeting2002/index.html**

(88) **J. Hills, An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel (London: Government Equalities Office), 2010, p.10.**

بـــ (Grey Market)[*]. إذ يعمل أصحاب رؤوس الأموال لتسويق الهجرة غير الشرعية، وتشجيع المهاجرين بهذا الاتجاه، وذلك من الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم بوصفها أيدي عاملة رخيصة هذا من جهة، والاهم من ذلك توفر هذه العمالة غير الرسمية وغير المسجلة لأصحاب العمل التهرب من دفع الضرائب من جهة ثانية[٨٩]. وبالتالي فأن العمل في الأعمال الهامشية هي الصورة التي تطغي على أوضاع المهاجرين في ايطاليا، كأعمال التنظيف، وكذلك العمل في المطاعم، فضلاً عن العمل في تجارة الخضر والفاكهة التي يتميز بها المهاجرين الذين يحملون الجنسية المصرية، ويتعرض هؤلاء في حال إذا تم إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات الايطالية إلى العديد من الضغوط المساومات الأخلاقية والسياسية[٩٠].

ولوحظ في المملكة المتحدة ارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين، لاسيما المهاجرين العرب والمسلمين على وجه الخصوص، فضلاً عن معاناتهم في تدني مستويات التعليم، ويذكر السيد(كين لفنغستون) عمدة لندن السابق، أن المهاجرين من العرب والمسلمين وصلوا إلى مستويات خطيرة من التمييز بحقهم، وخطورة أطلاق الأحكام المسبقة بحقهم من قبل التيارات العنصرية المنادية بطرد المهاجرين من المسلمين وتجريدهم من وظائفهم[٩١].

أما بالنسبة لدولاً أخرى كالسويد وأسبانيا فأن أوضاع المهاجرين فيها تبدو متشابهة. إذ تشهد ارتفاع ملحوظ في نسب البطالة بالنسبة للمهاجرين، إذ تصل

---

[*] (السوق الرمادية **Grey Market**) : والمقصود بها هي تلك السوق التي تعمل بمـــوازاة والى جانـــب الأسواق الرسمية، إلا أن ما يميز السوق الرمادية هنا، هي أنها تفتقر إلى ضمان حقوق العمال، ويتم اســـتغلال هؤلاء العمال بأبشع وسائل الاستغلال، ويكونون تحت سطوة أرباب العمل، مقابل حمايتهم مـــن الســـلطات الرسمية وعدم التبليغ عنهم، ولعل ايطاليا هي النموذج الأوضح في تطبيق سياسة (السوق الرمادية):- للمزيد من التفاصيل ينظر

Mariangela Veikou, Anna Triandafy llidou, Immigration policy and Its implementation in Italy , A report on the state of the art, Roma , 2002, p.15.

(89) Ibid, p.16.

(٩٠) محمد سمير مصطفى، "الهجرة غير الشرعية(الموت من أجل الحياة)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعيـــة العربية للبحوث الاقتصادية، العددان(٤٨-٤٩)، السنتان(١٦-١٧)، ٢٠١٠، ص١١٩.

(٩١) رنا مولود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٥.

معدلاتها إلى (٩,٣%)، ويبدو أن للتحصيل العلمي أدى دور كبير في تعاظم معدلات البطالة بين المهاجرين، لان هذه الدول تركز بشكل كبير على الجانب العلمي وعلى المهارات التي يتمتع بها المهاجرين للتوظيف في سوق العمل، وبالطبع فأن معظم هؤلاء هم يفتقرون لمثل هذه الشروط[٩٢].

كما ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت معظم دول أوربا الغربية في عام (٢٠٠٧) هي الأخرى بظلالها على أوضاع المهاجرين، وعدم القدرة على استيعابهم في الوظائف والمهن الاقتصادية، ويذهب الخبراء والمحللون الاقتصاديون في الدول الأوربية إلى أن هناك الكثير من المهاجرين قد فقدوا وظائفهم نتيجة للازمة المالية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب إفلاس المصانع والشركات الأوربية[٩٣].

هذه الأزمة التي بدأت باليونان ثم عصفت بالدول الأوربية الأخرى، ومن ثم نتج عنها إشكاليات جمة، تقع في مقدمتها تسريح المئات من المهاجرين من وظائفهم التي تشكل مصدر استقرار لهم هي بلا شك تعد بمثابة تهديد لهذا الاستقرار[٩٤].

إذ أجرى معهد(المجتمع المفتوح **Open Society**) تحقيقاً عن أوضاع المهاجرين شمل أحدى عشر مدينة وعاصمة أوربية، وتأتي في مقدمتها كل من باريس وبرلين وبروكسل ولندن وهامبورغ وكوبنهاجن واستوكهولم ومرسيليا وروتردام وليستر، وقد توصل هذا التحقيق إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين المهاجرين غير الشرعيين. كما توصل هذا التحقيق إلى انخفاض رواتب المهاجرين من العرب والمسلمين مقارنة بالمهاجرين من الدول الأخرى، هذا فضلاً عن النظرة الدونية التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرين[٩٥].

---

[92] Sara de la Rice, Albrecht Glitz, Francesc Ortage, Immigration in Europe: Trends, Policies and Empirical Evidence, Iastitute for the Study of labor, Spain, No.7778, November 2013, p.29.

[٩٣] هشام بولنوار، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

[٩٤] آمنة محمد علي، "أزمة اليورو: أسبابها وتبعاتها الاقتصادية على دول الاتحاد الأوروبي"، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(٣٠)، ٢٠١٣، ص٩٣-٩٤.

[٩٥] حسني عبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤-٢٥.

وهناك الكثير من المهاجرين لم يستطيعوا الحصول على فرصة عمل ولوا بأجور متدنية، مما جعلها تشعر بالتهميش، ولم تتسطع الإعانات الحكومية المتواضعة الإيفاء بالغرض. كما أن هؤلاء المهاجرين يفتقرون إلى أبسط حقوق العمل، كالعمل بوظائف نظامية، وتعويضات التقاعد، هذا فضلاً عن العمل بأدنى أجر والذي يفتقر إلى الضمانات المستقبلية في الوقت ذاته[٩٦].

وبدءاً منذ مطلع العام (١٩٨٠)، تدهورت أوضاع المهاجرين الاقتصادية . وهذا يعود لعدة أسباب منها ما هي أسباب موضوعية تتعلق بانخفاض النمو الاقتصادي وتراجع فرص التشغيل في سوق العمل، وانخفاض حاجة دول أوربا الغربية إلى الأيدي العاملة، بينما تتلخص الأسباب العنصرية بتنامي خطابات الكراهية ضد الأجانب وبروز تيارات اليمين المتطرف وتصاعد حظوظه الشعبية، وهذه الأسباب مجتمعة أدت إلى أن تسوء أوضاع المهاجرين[٩٧].

الخاتمـــة

١- أتسمت السياسة التي اتبعتها معظم دول أوربا الغربية بالمرونة مع المهاجرين غير الشرعيين في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، واستغلال هؤلاء المهاجرين في بناء اقتصاديات هذه الدول، بيد أن هذه الظاهرة أخذت بوتيرة متصاعدة وصلت ذروتها خلال السبعينات، مما أوجدت تحدياً جدياً يهدد الواقع الاجتماعي والاقتصادي الأوربي.

٢- وضمن الواقع الاجتماعي الأوربي أثارت ظاهرة الهجرة غير الشرعية جملة من التداعيات الاجتماعية، ففي هذا الإطار بدأت تحديات الاندماج تؤرق الداخل الأوربي، ولم تقتصر هذه التحديات على جيل بذاته، وإنما شملت مختلف أجيال

---

[٩٦] فرنسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي(من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية)،ترجمة: معين الأمام، مجاب الأمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، الجزء الثاني، ٢٠١٦، ص٥٥٧.

[٩٧]علي فاعور، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

الهجرة، بما في ذلك الجيل الثالث الذي وصفوا بأنهم الأكثر اندماجاً بالواقع الأوربي، ويعزى ذلك إلى أن بعض السياسات العنصرية كانت سبباً رئيساً في بروز التوتر بين أجيال المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

٣- وفي أطار الواقع الاقتصادي الذي تمحور في أن معظم هؤلاء المهاجرين قدموا من مجتمعات تسودها العوز والفقر، وهذا ما يحتم عليهم ضرورة البحث عن وسائل لاندماجهم في سوق العمل، مما أثر ذلك على العمالة المحلية هذا من ناحية، وساعد على استغلالهم بصورة غير قانونية من قبل أصحاب رؤوس الأموال مستغلين بذلك الوجود غير الشرعي لهؤلاء المهاجرين من ناحية أخرى.

الملخـــص

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن الهجرة غير الشرعية المتوجهة بالذات إلى دول أوربا الغربية لا تزال في حالة صيرورة مستمرة لدول أوربا الغربية، على الرغم من التشدد في السياسات التي تبنتها هذه الدول سواء كانت على مستوى الاتحاد الأوربي أو على مستوى الدول القومية). إذ تتلخص هذه الظاهرة بوجود تحديات اجتماعية واقتصادية أسهمت بانعكاسات سياسية وأمنية، مما ولدت ردود أفعال من جانب هذه الدول تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لاسيما أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة بدأت تتفاقم في هذه الدول من خلال الاحتكاك المباشر بالنظم الاجتماعية والاقتصادية.

ABSTRACT

The Research proceeds from the hypothesis (that illegal immigration to Western European countries is still in a state of continuous development for Western European countries, despite the rigid policies adopted by these countries, whether at the level of the European Union or at the level of nation-states). This phenomenon is characterized by the presence of social and economic challenges that contributed to political and security repercussions, which generated reactions from these countries towards the phenomenon of illegal migration, especially as the social and economic challenges of this phenomenon began to worsen in these countries through direct contact with social and economic systems.